العنوان:	تحديات السياسة الخارجية التركية
المصدر:	البيان
الناشر:	المنتدى الإسلامي
المؤلف الرئيسي:	باكير، علي حسين
المجلد/العدد:	ع 315
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2013
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	54 - 55
رقم MD:	479222
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	الثورة السورية ، ثورات الربيع العربي ، السياسة الخارجية ، تركيا ، العالم العربي ، الأحوال السياسية، الانقلابات العسكرية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/479222

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تحديات السياسة الخارجية

علي حسين باكير (•)
@ alibakeer

مع اندلاع الثورات العربية في نهاية عام 2010 وبداية عام 2011، ورغم أنّ أحداً لم يكن يتوقعها من حيث التوقيت؛ كانت تركيا الدولة الأكثر استعداداً على الصعيد الإقليمي والدولي لتقبّل مناخ التغيير الحاصل في المنطقة.. صحيح أنّ علاقاتها لم تكن سيئة مع الأنظمة السائدة في المنطقة إثر تطبيق سياستها الخارجية المعروفة باسم «تصفير النزاعات»، لكنّ الأكيد أن علاقتها مع شعوب المنطقة كانت أقوى بأشواط.

أدى هذا التموضع إلى ازدياد شعبية تركيا على الصعيد الإقليمي، حيث أظهرت الغالبية العظمى من استطلاعات الرأي التي أجُريت آنذاك ازدياد هذه الشعبية، لا سيما في تونس وليبيا ومصر واليمن وفلسطين، وبدأت السياسة الخارجية التركية تصارع من أجل الحفاظ على المكاسب الجديدة التي تحققت رغم الخسائر الجانبية التي مُنيت بها إثر فقدان الأنظمة السابقة؛ فالمكاسب كانت أكبر لكنّ الوضع لم يكن مستقراً خاصة مع اندلاع الثورة السورية التي كانت بمثابة المتغيّر الجيوبوليتي الاستراتيجي الكبير.

لقد أدّت تفاعلات الثورة السورية إلى بقاء أنقرة شبه معزولة بسبب موقفها المتقدّم في دعم الثورة السورية في ظل اختلاف الحسابات الإقليميّة والدوليّة بين محور متماسك ومؤيد وداعم للنظام السوري، وبين محور متضعضع وغير مقتنع بالإطاحة بالنظام السوري وله مصالح مختلفة ومتضاربة. ومع ازدياد الوضع السوري تعقيداً، وجدت أنقرة نفسها في مواجهة روسيا والمحور الإيراني الذي يضم حزب الله والنظام السوري والحكومة العراقية فيما يعرف باسم الهلال الشيعي.

حتى حلفاء أنقرة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، لم يتفاعلوا مع حليفهم التركي بالشكل المطلوب، وبقي التضامن شكلياً إلى حد بعيد وفي إطار آمن بعيداً عن سخونة الملفات الإقليميّة.

على الصعيد الداخلي، قامت المعارضة التركيّة بتوظيف الوضع غير المريح للموقف التركي إقليمياً ودولياً في إطار المماحكات الداخليّة وتسجيل النقاط ضد الحكومة التركيّة والتشويش على الرأي العام التركي، ما خلق مصاعب جمّة للسياسة الخارجية التركيّة، وزاد من صعوبتها تراجع الدور القطري على الصعيد الإقليمي، لا سيما في الملف السوري، لصالح الدور السعودي. ورغم أنّ البلدين لديهما نفس الموقف من النظام السوري، إلا أنّ مستوى التنسيق والتفاعل بينهما أقل مقارنة بالتنسيق التركي – القطري؛ نظراً لدينامية السياسة الخارجيّة القطرية من جهة وللحساسية الموجودة عند الطرف السعودي من إعطاء تركيا دوراً أكبر، لا سيما في ملفات عربيّة.

وفي ظل تراكم هذه التحديات والصعوبات التي تواجهها السياسة الخارجيّة التركية، ظهر التحدّي الأبرز وهو الانقلاب الذي حصل في مصر، والذي لم يتم الإطاحة بموجبه بالرئيس المصري المنتخب فحسب، وإنما بكل المسار الديمقراطي الذي نشأ بعد رحيل حسني مبارك عن السلطة. لقد كانت تركيا الدولة الوحيدة تقريباً التي سارعت رسمياً إلى وصف ما جرى بأنّه انقلاب عسكري وتصرّفت معه على هذا الأساس، فيما تلكّأ آخرون في تشخيص هذا الوضع

(•) باحث في منظمة البحوث الاستراتيجيّة الدوليّة (USAK)، أنقرة – تركيا.

بانتظار المشهد النهائي للمنتصر في هذه المعركة في ظل اصطفاف خارجي لبعض الدول الداعمة لهذا الانقلاب إقليمياً ودولياً.

كل هذه التحديات تعني أنّا انتقلنا من مرحلة كانت فيها سياسة «تصفير النزاعات» سبباً أساسيّاً لصعود تركيا الإقليمي، إلى مرحلة أصبحت فيها هذه السياسة عقبة أمام التأقلم مع التطورات الساخنة على الصعيد الإقليمي، لا سيما مع انعزال تركيا، وهو الثمن الذي تدفعه لقاء مواقفها المبدئية. لكن في المقابل هذه المبدئية جعلت من فعاليّة السياسة الخارجية تتآكل من ناحية النفوذ والتأثير، ورغم أنّ صنّاع القرار الأتراك يرفضون الاعتراف بذلك، إلا أنّ تحوّل البيئة الإقليمية إلى بيئة غير صديقة من المفترض أن يدفعهم إلى مراجعة هذا الموقف باتجاه اتخاذ سياسات لا تتناقض مع المبدئية من جهة وتتيح لها في المقابل فسحة من المناورة لكسر حلقة الحصار المفروضة عليها من المحور الإيراني الإقليمي، ومن جبهة المعادين أو المتضررين من الثورات العربية.

الأتراك يراهنون على الوقت وعلى أنّ التحوّلات الإقليميّة الجارية رغم قتامتها الآنيّة إلا أنها ستحدث تحوّلاً كبيراً على مستوى المنطقة برمّتها، وعندها فإن تركيا ستكون أيضاً في موقع مناسب، لكن التعويل على مثل هذه القراءة لا يمكن أن يصمد في وجه التفاعلات الإقليميّة.

الخيارات العملية لمعالجة هذا الوضع تبدو محدودة للغاية في ظل المعطيات الحالية، فليس من الواضح كيف يمكن تجاوز هذه الإشكاليات من دون أن يؤدي ذلك إلى التنازل في وجه هذه المحاور أو من دون الإضرار أيضاً بشعبية تركيا ،كما من الواضح أنّه ليس هناك أيّ جهود لطرح رؤية جديدة لسياسة خارجيّة تركيّة جديدة في ظل تساؤلات حول جدوى ذلك إذا كانت الأوضاع الإقليميّة ستبقى على حالها من ناحية التنافس الجيو- استراتيجي الإقليمي والدولي، ومن ناحية الفوضى الحاصلة في المنطقة.

لكن في المقابل فإننا سنشهد خلال السنة القادمة استحقاقات داخلية تركية متعددة من انتخابات بلدية وبرلمانية ورئاسية، وقد يحمل هذا التغيير معه بالضرورة تغييرات على عدّة مستويات داخل دوائر صنع القرار في تركيا على الأقل من الناحية النظرية، على أمل أن يواكب ذلك تحوّلات إقليميّة في سورية خاصة مع قرب انتهاء الفترة الرئاسية لبشار وفقاً للدستور الموجود حالياً وكذلك التقدم الذي يحققه الجيش الحر على الأرض، علماً أن فترة سنة قد تبدو غير كافية لحصول تحوّلات إقليميّة كبرى، إذ يبدو أنّ المنطقة تحتاج إلى أكثر من ذلك الوقت.